الأمم المتحدة
S/2015/70



مجلس الأمن

Distr.: General
30 January 2015
Arabic
Original: English

التقرير الخامس المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وهو يتناول التطورات التي استجدت بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة بما في ذلك المحفوظات الوطنية، منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (S/2014/776).

٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت العلاقات الثنائية بين العراق والكويت تطورات إيجابية هامة. ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيسُ مجلس النواب العراقي سليم الجبوري بزيارة إلى الكويت يرافقه وفدٌ من أعضاء المجلس، حيث عقد اجتماعات مع رئيس وزراء الكويت الشيخ جابر المبارك، ومع رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم، وعدد من البرلمانيين الكويتيين. وتناولت المناقشات العلاقات بين برلماني البلدين وسبل توطيدها وتطويرها، علاوة على التطورات الإقليمية الأخيرة.

٣ – وفي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى وزير الخارجية العراقي، إبراهيم الجعفري، زيارةً إلى الكويت حيث اجتمع بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية صباح خالد الحمد الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي، ومسؤولين آخرين. وكان الهدف من الزيارة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتوطيدها. وناقش الوزيران سبل تشجيع وتحسين التعاون والتنسيق بشأن عدد من المسائل محل الاهتمام المشترك، ولا سيما الأمن والتهديد الإقليمي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).



030215 300115 15-01035 (A)



٤ - وقد تبدى حُسن النوايا بين البلدين عندما أيدت الكويتُ الطلب الذي قدمه العراق ملتمساً موافقة مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات على تأجيل تنفيذ العراق التزامه بإيداع نسبة ٥ في المائة من عائدات النفط في صندوق التعويضات عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الإدارة قراره ٢٧٢ (٢٠١٤) الذي أجّل بموجبه سداد المبلغ المتبقي من التعويضات المستحقة لحكومة الكويت، وقدره ٤,٦ بلايين دولار، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٥ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، توجه رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، إلى الكويت في زيارة تمت في إطار جولة إقليمية لمناقشة التهديد المشترك المتمثل في الإرهاب. والتقى رئيسُ الوزراء أميرَ الكويت، سمو الأمير صباح الصباح، وولي العهد سمو الأمير نواف الصباح، كما اجتمع برئيس وزراء الكويت. وناقش رئيسا الوزراء إمكانية إنشاء صندوق للإغاثة بهدف المساعدة في إعادة بناء مناطق عراقية محررة كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. وقال رئيس وزراء الكويت إن بلده على استعداد لتقديم كل الدعم اللازم إلى ”الجار العراقي الشقيق“.

٦ - وفي ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعها الرابع في بغداد. ووقّع العراق والكويت اتفاقات ومذكرات تفاهم هامة، منها ما تناول التعاون الأمني الثنائي والملاحة والعلاقات التجارية. وأعلنت الكويت افتتاح قنصليتين في البصرة وإربيل، ووافقت على تسهيل دخول حاملي الجوازات الدبلوماسية وسائر المسافرين القادمين من العراق.

ثانيا - الأنشطة المضطلع بها مؤخرا فيما يتعلق بإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى الوطن

٧ - في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي إطار جهود متابعة الاجتماع الذي عقده وزير حقوق الإنسان العراقي، محمد البياتي، مع مجموعة من الخبراء الجامعيين العراقيين في شهر آب/أغسطس بشأن تقنيات استكشاف باطن الأرض بالرادار والتقنيات الطبوغرافية، شكل الوزير لجانا مشتركة للكشف عن المواقع التي يُحتمل أن توجد بها مقابر. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، اجتمعت اللجنة العراقية الوزارية المشتركة المعنية بالرعايا الكويتيين المفقودين لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة الجوانب العملية المرتبطة بالشهود، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بنقل الشهود الذين تطوعوا بالتوجه إلى الكويت، بهدف تحديد

المواقع التي يُحتمل أن توجد بها مقابر. ورداً على ذلك، أعربت الكويت عن استعدادها للترحيب بجميع الشهود ولتيسير مهمتهم حسب ما يقتضيه الأمر.

٨ - وخلال زيارة قام بها ممثلي الخاص المعني بالعراق إلى الكويت في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب رئيسُ الوزراء ونائبه الذي يشغل أيضا منصب وزير الخارجية عن تقديرهما للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في إطار البحث عن المفقودين الكويتيين. ولكنهما أعربا أيضا عن خيبة أملهما لعدم تحقق أي إنجازات ملموسة خلال العام الماضي. ورغم إدراك المسؤولَيْن الكويتيين الظروف الصعبة التي يواجهها العراق، فقد أكدا رغبتهما في التوصل إلى نتائج ملموسة. وفي ذلك الصدد، رحب المسؤولان باقتراح ممثلي الخاص نشرَ خبراء في المراقبة الجغرافية من أجل المساعدة في تحديد وتحليل مواقع المقابر المحتملة. وأحيط المسؤولان الكويتيان علماً أيضا بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للاتصال بشاهد عراقي محتمل موجود في الخارج ويُعتقد أن لديه معلومات حيوية عن موقع يمكن أن يكون به رُفات ما لا يقل عن ١٨٠ شخصا. وشدد ممثلي الخاص على الحاجة إلى توجيه مزيد من الموارد للاستفادة بالخبرات التقنية، بما في ذلك لفائدة الشركاء من الجهات غير الحكومية المشتغلين بهذه المسألة.

٩ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح ممثلي الخاص معرضاً أقيم لمدة ١٠ أيام بعنوان ”الأبرياء“ في دار الأمم المتحدة بالكويت، عُرض فيه ما يقرب من ٣٠ لوحة لفنانين عراقيين شباب من المولودين بعد عام ١٩٩٠. وأقيم هذا المعرض برعاية مشتركة من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار جهود البعثة الرامية إلى توطيد الصلات بين شعبي العراق والكويت وتعزيز التماسك الاجتماعي في البلدين. وقد قوبل المعرض بحفاوة، وسوف ينتقل إلى بغداد في شهر شباط/فبراير ٢٠١٥ ثم إلى الكويت مرة أخرى في الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

١٠ - وواصل نائب ممثلي الخاص المعني بالشؤون السياسية الاضطلاع بالمهام المنوطة به بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣). فاجتمع بعدد من النظراء العراقيين منهم وزير حقوق الإنسان العراقي، ومحمد الحاج حمود الذي كان آنذاك وكيل وزارة الخارجية المسؤول عن العلاقات العراقية - الكويتية، ووليد شلتاغ رئيس اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، وباتريك يوسف، رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق، ودنكان سبينر، رئيس برنامج العراق في اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، وكريم سنجاري، وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان. والتقى أيضا بسفير الكويت إلى العراق، غسان الزواوي.

١١ - وبعد اتخاذ اللجنة الثلاثية قرارها المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بمنح البعثة مركزَ المراقب، ترأس نائب ممثلي الخاص وفداً من البعثة توجه إلى الكويت لحضور الجلسة المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي إحدى الجلسات التي تدعو إليها مرة كل شهرين اللجنةُ الفرعية التقنية المنبثقة عن الآلية. وفي الاجتماع، رحب نائبُ ممثلي الخاص بمنح البعثة مركز المراقب وأعرب عن تقديره للجنة الفرعية لإتاحتها الفرصة لكي تشارك البعثة في اجتماعاتها للمرة الأولى. ونقل آراءَ جميع الأطراف التي التقى بها في العراق والكويت، فشدد على الحاجة الملحة إلى التغلب على حالة الجمود التي سادت منذ عام ٢٠٠٤. وأكد مجددا ضرورةَ الاستعانة بخبرات تقنية يقدمها شركاء خارجيون وأهميةَ الدروس المستفادة من تجارب بلدان أخرى تواجه شواغل مماثلة، ملاحظا أن التطورات العلمية يمكن أن تكون مفيدة في هذا السياق. وفيما يتعلق بالبحث عن المحفوظات الوطنية، اقترح نائب ممثلي الخاص أن تستعين اللجنة الفرعية بالخبرات الأكاديمية العراقية، وأفاد بأن هذا الأمر ينبغي أن يتم برعاية منظمة دولية مشهود لها بامتلاك الخبرات والمهارات المتخصصة.

١٢ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، شاركت البعثة للمرة الثانية في مناقشات اللجنة الفرعية التقنية في اجتماع عُقد في الكويت. وفيما يتعلق بالاقتراح الذي طُرح خلال اجتماع اللجنة الفرعية المعقود في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن استخدام تكنولوجيات جديدة للمضي قدما بجهود البحث عن المفقودين الكويتيين، أكد العراق أن المناقشات بدأت في هذا الصدد مع جامعة بغداد. ولكن الاستنتاجات الأولية تشير إلى أن تكنولوجيا الاستكشاف وتحديد المدى عن طريق الضوء (Lidar) قد لا تكون مفيدة في البحث عن الرُفات البشرية. وإلى أن تتبين الاستنتاجات النهائية في هذا الصدد، اقترح الوفد العراقي التركيز على بدائل منها مثلا استخدام تقنيات الرادار لاستكشاف باطن الأرض.

١٣ - وركز المشاركون في الاجتماع أيضا على المعلومات المقدمة من الشهود الذين تواصلوا في الآونة الأخيرة مع اللجنة الفرعية التقنية للمساعدة في تحديد مواقع المقابر. وذكر ممثل للعراق أن فريقا مؤلفا من ممثلين عن الكويت والعراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر أوفد إلى الحدود الكويتية السعودية، منذ اجتماع اللجنة الفرعية الأخير. ورغم الجهود التي بذلتها جميع الأطراف، لم تتوصل البعثة إلى نتائج قاطعة. وعرض ممثل للكويت نتائج عمليات التنقيب التي أجريت في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر في قاعدة الكويت البحرية. وهذه النتائج أيضا لا تزال غير حاسمة حتى الآن. وفي الفترة المشمولة بالتقرير كذلك، واستنادا إلى معلومات وردت من الكويت، توجه وفدٌ من اللجنة العراقية الوزارية المشتركة المعنية بالمفقودين الكويتيين إلى منطقة المعقل بالبصرة لإجراء عملية مسح. وخلص الوفد إلى أن

الموقع غير مناسب لدفن رُفات بشرية. وعلى هامش اجتماع اللجنة الفرعية التقنية المعقود في ١٤ كانون الثاني/يناير، نُظم اجتماع بين الشاهد المعني وممثلين عن الكويت والعراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولكن الشاهد المذكور لم يستطع تقديم أي معلومات إضافية، وبذلك تبقى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها دون تغير. ووافق أعضاء اللجنة الفرعية على التوصيات الواردة في مشروع الإطار المتعلق بحماية الشهود الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر وطلبوا إعداد صيغة مختصرة منه تركز على المبادئ الأساسية لحماية الشهود.

١٤ - واغتنم نائب ممثلي الخاص فرصة وجوده في الكويت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر للاجتماع بالمسؤولين الكويتيين دعماً لمهام الولاية المسندة إليه. فالتقى بمستشار أمير الكويت، محمد عبد الله أبو الحسن، ووكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله، ورئيس إدارة المنظمات الدولية جاسم المباركي، ومستشار وزير الخارجية خالد المغامس، ورئيس اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المفقودين وأسرى الحرب إبراهيم الشاهين، ورئيس الوفد الإقليمي للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية جيرار بيترينييه، وبآخرين من أعضاء السلك الدبلوماسي.

١٥ - وأثنى وكيلُ وزارة الخارجية على البعثة لما تقوم به من عمل وأشاد بقرار منحها مركز المراقب في الآلية الثلاثية. وشدد أيضا على ضرورة أن يتصرف العراق بصورة أكثر حسما من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وأعرب مجددا عن شواغل الوفد الكويتي لعدم إحراز تقدم بشأن مسألة المفقودين منذ عام ٢٠٠٤ وعدم بذل الجانب العراقي جهودا ملموسة في الأعوام الأربعة والعشرين الماضية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمحفوظات الوطنية. وأعرب رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب عن الإحباط إزاء ما تعتبره هيئتُه سلبيةً من الجانب العراقي. واقترح نائب ممثلي الخاص أن يوجّه المسؤولون الكويتيون واللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب دعوةً إلى وزير حقوق الإنسان العراقي لزيارة الكويت من أجل التوعية بمسألة المفقودين والممتلكات المفقودة وتعزيز التفاعل على أعلى المستويات في هذا الشأن. وقد لقي هذا الاقتراح ترحيب الوفد الكويتي.

ثالثا - الأنشطة المضطلع بها مؤخرا فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

١٦ - في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت وزارة الخارجية العراقية في ١٣ جريدة إعلاناتٍ بحجم ربع صفحة عن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، وأعلنت أنها تخطط لتكرار تلك الحملة كل ثلاثة أشهر. وفي اجتماعات نائب ممثلي

الخاص بوكيل وزارة الخارجية المكلف آنذاك بملف العلاقات العراقية – الكويتية وبرئيس اللجنة العراقية الوزارية المشتركة المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة، كرر اقتراحَه بأن تطلق وزارة الخارجية حملة إعلامية خاصة تتناول المحفوظات الوطنية الكويتية حصرا. وحثّ الوزارةَ على اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد اجتماعٍ للجنة المشتركة المعنية بالممتلكات في أقرب وقت ممكن امتثالا لقرار الطرفين بأن تجتمع اللجنةُ كل ستة أشهر. وشدد على أهمية هذه الاجتماعات من أجل توطيد التفاهم والتعاطف بين الأطراف. وقد وافق محاوروه على الاقتراحين وتعهدوا بالتحرك لتنفيذهما.

رابعا – ملاحظات

١٧ – يسرني أن ألاحظ استمرار توطد العلاقات بين العراق والكويت. فالنوايا الحسنة بين البلدين أمر جدير بالثناء. والأمل يحدوني في أن يقوم وزير حقوق الإنسان العراقي بزيارة رسمية إلى الكويت في المستقبل القريب تعبيرا عن هذه النوايا الحسنة. ويُذكر أن إحراز تقدم في مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة لا يمكن إلا أن يزيد من توطيد هذه العلاقة وأن يساهم على الصعيد الإقليمي مساهمةً إيجابية في مسائل أخرى منها الأمن والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش.

١٨ – ولكن الشواغل لا تزال تساورني بسبب عدم إحراز نتائج ملموسة في البحث عن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية. وإنني أعتقد أن العراق يمكن أن يتفهم تماما إحباط الكويت ورغبتها في تحقق تقدم في هذا الصدد على الرغم من صعوبة الحالة الأمنية والاقتصادية. ومن المطمئن أن العراق يؤكد أنه ما زال يولي أكبر قدر من الاهتمام إلى هذه المسألة الإنسانية. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن الوضع الراهن وضعٌ غير مقبول بالنسبة إلى أسر المفقودين، وأن لا مبرر، أيا كانت وجاهته، يمكن أن يخفف من تلهف تلك الأسر وهي تنتظر أي أنباء عما آل إليه أحباؤها. وإنني أشجع العراق على استئناف جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى المرشدين والشهود، سواء كانوا داخل العراق أو خارجه. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على أهبة الاستعداد لمساعدة حكومة العراق حسب اقتضاء الحال.

١٩ – ومن المخيب للآمال أن لا دلائل أو براهين ظهرت حتى الآن فيما يتعلق بالمحفوظات الوطنية الكويتية. وإني آمل أن يتحرك المسؤولون دون إبطاء لتنفيذ اقتراحيّ البعثة بالاستعانة بأكاديميين عراقيين واستقدام شهود جدد. وسيكون التقدم المحرز في هذا المجال هاما للغاية بالنسبة إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق والكويت.

٢٠ - وأكرر في هذا الصدد ندائي السابق الذي وجهتُه إلى العراق لدعوته إلى الإسراع بتفعيل أساليب وهياكل أساسية جديدة في البحث عن رفات الموتى، بما في ذلك استخدام التقنيات في مجالي الطب الشرعي والاستكشاف الجيولوجي. ولا بد لي أن أنبه إلى أن هذه المعارف المتخصصة والتكنولوجيات الحديثة لن يتسنى تطبيقها بنجاح وعلى نحو مستدام إلا إذا كانت النظم وهياكل الإدارة اللازمة لذلك قائمة. ويجب ألا يحجم العراق عن بناء قدراته لأجل تحسين كفاءة عملية البحث، فيقلل من هامش الخطأ ويزيد احتمالات النجاح في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، قد يود العراق النظرَ في تعزيز قدراته الوطنية بالاستعانة بالخبرات الدولية المشهود لها بالكفاءة. وفي هذا المجال أيضا تظل بعثة الأمم المتحدة على استعداد لتوفير الخبرات التقنية اللازمة.

٢١ - وأود أن أثني على ما تقوم به اللجنةُ الدولية للصليب الأحمر من أجل التصدي لمسألة المفقودين الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة، ولا سيما من خلال عملها كرئيس للجنة الفرعية التقنية. وبصفتها هذه، واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ممارسة دورها القيادي بجمعها كل الأطراف المعنية معا وضمانها استمرار الحوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٢ - وأود أن أؤكد مجددا امتنان بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لحصولها على مركز المراقب في الآلية الثلاثية. وهو أمر يبرهن أيضا على استعداد جميع الأطراف المعنية للمضي قدما بهذه المسألة. والبعثةُ ملتزمةٌ بدعم اللجنة الفرعية التقنية بجميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك من خلال توفير الخبرات المتخصصة وتيسير الحوار وعمليات تبادل الآراء بين الجانبين حسب الطلب، وعن طريق الاستمرار في الاضطلاع بدور أساسي وداعم في الآلية الثلاثية.